Journal of Language Studies Vol.8, No.10, 2024, Pages (94-115)
DOI: https://doi.org/ 10.25130/Lang.8.10.5

ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: https://jls.tu.edu.iq/index.php/JLS

Grammatical guidance according to Al-Tabarsi (d. 548 AH) in his interpretation of Majma' al-Bayan (for the deleted as a model)

Dr. Mahmood Kareem Jasem[1*]
Ministery of Education The Third Al-Karkh Directorate Albab Aliqool Secondary School
Mhmwdalqysy571@gmail.com

Received:1\9\2024, **Accepted:** 14\10\2024, **Online Published:31 / 10 /2024**

Abstract

This study explores the role of the internet and cyberspace, particularly through the use of emails, as a tool for feminist empowerment within Saudi Arabian society, as depicted in Rajaa Alsanea's novel *Girls of Riyadh.* The research aims to examine how female characters use virtual spaces to challenge and undermine patriarchal norms and expectations. By utilizing the internet's anonymity and connectivity, these women carve out a platform for self-expression, solidarity, and resistance against the oppressive structures of their society. The study finds that cyberfeminism offers a powerful means for women in conservative environments to voice their thoughts and advocate for change. Furthermore, the internet serves as a catalyst for new forms of feminist discourse and activism. The study concludes that cyberspace not only facilitates the creation of a collective feminist identity but also empowers women to redefine their roles and resist traditional societal constraints.

* **Corresponding Author**: Dr. Mahmood Kareem**, Email:** Mhmwdalqysy571@gmail.com
Affiliation: Ministery of Education The Third Al-Karkh Directorate Albab Aliqool Secondary School - Iraq
© This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Keywords: Cyberfeminism, Cyberspace, solidarity, Emails, Rajaa Alsanea's *Girls of Riyadh*

التوجيه النحوي عند الطبرسي (ت: 548هـ) في تفسيره (مجمع البيان) (المحذوف وجوباً أنموذجا

م. د. محمود كريم جاسم خميس
وزارة التربية / مديرية تربية الكرخ الثالثة

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى إبراز شخصية علمية ، و قامة من قامات أهل التفسير الملقب بشيخ الطائفة، وبيان مكانته العلمية ولا سيما في علم النحو ، فقد وجَّه ما حذف في القرآن الكريم على وفق القواعد المشهورة في العربية ، ومعلوم أن الحذف في العربية يعد من أوسع أبواب العربية ، فقد جرى الحذف فيه في كل نوع من أنواع الكلم ، فشمل الحركة والحرف والمفردة والتركيب، لكنَّه في المفردات أكثر من التراكيب ؛ لأن المفردات أخفُ استعمالاً ، فلهذا كَثُرَ فيها الحذف، والمتصفحُ في كتب النحويين يرى أنهم قدَّروا بدل المحذوف اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً ؛ لتعطى القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوماً ، وأشار إلى أن المقدر نوعان، أحدهما : ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول ، فكأن المحذوف جزء من المعنى قد نطق به وإنما حذف تخفيفا وإيجازا ، وهو أمر سائغ، ثانياً: التقدير الصناعي : وهو ما يعاب على النحويين ؛ لأنهم اجتلبوا كلمات لتصحيح الإعراب وإكمال نظرية العامل ، فلا يراد بهذا النوع إلا تسوية صناعة الإعراب ، وهذا الأمر يدل على أن تقديراتهم جاءت للمحافظة على سلامة قواعدهم ؛ لأنهم لن يسلّموا بحقيقة قصور تلك القواعد عن استيعاب الظواهر اللغوية ، فحملوا النص ما لا يحتمل من ألفاظ ، بل توهموا نصا آخر هو الصحيح ، وأخذوا يفلسفون في هذه التقديرات ويلتمسون لها الأسباب والعلل والأصول ومنهم الإمام الطبرسي فقد نحى نحوهم في التوجيه والتقدير .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

قدَّر النحويون لكل محذوف في النحو العربي ، وفي القرآن الكريم ؛ للتوفيق بين القاعدة النحوية ، والنص المخالف لتلك القاعدة ، فإن وجد النحويون أو المفسرون معمولاً لا عاملَ له ، قدروا لهُ عاملاً ، وإن وجدوا عاملاً لا معمول له قدروا معمولاً ، وإن وجدوا فعلاً لا أثر له في الإعراب ، قالوا بزيادته ، أو إن تعدى بغير حرفه ، ذهبوا إلى تضمينه ، أو استعاروا فعلاً بمعناه، وهذه بعض أساليب التوجيه أو التقدير .

والنحويون بهذه الأساليب لا يراعون في الغالب إلا جانب المعنى أو الإعراب ، غير ملتفتين إلى دقة التعبير القرآني الذي بلغ أعلى درجات الكمال في فصاحته، وبلاغته واختيار ألفاظه، وإنه لم تقدم فيه كلمة على أخرى عبثاً ، ولم يؤتَ بكلمة من دون أخرى إلا لغرض يقتضيه السياق(السامرائي، فاضل صالح، ينظر : التعبير القرآني : 51).

وقد نَبَّه الدكتور الجواري إلى خطورة استعمال هذه الأساليب ، ولا سيما نصوص القرآن الكريم ؛ لأن النحويين يرون أن هناك معنى باطناً في النص ، ويُعَدُ أصلا ؛ ولأنهم يؤصلون قواعدهم على ما يجدونه مناسباً في رصف الألفاظ ، ومن النحويين مَنْ يرى أنه لا ترابطَ بين النحو و المعنى ، أي ينتزعون بيان التعبير القرآني التي لا يمكن أن ينفصل عنها(ينظر :الجواري، أحمد عبدالستار، نحو القرآن:10).

فغاية النحويين من التوجيه تكييف النصوص وجعلها موافقة للأحكام والقواعد التي وضعوها لحصر أو تقييد القاعدة بهذا المعنى الذي وضعوه (ينظر: الزركشي، التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن 12).

والطبرسي في توجيهه لعدد من نصوص القرآن الكريم ، لم يستطع – أغلب الأحيان – التخلص من النزعة النحوية ، إذ كان متابعاً للنحويين في كثير ممّا قرروه ، فنجده تارة يضمن الفعل ، وأخرى يقول بزيادته ، ويذهب أيضا إلى القول بالتقديم والتأخير ، إلى غيرها من الأساليب ، وإن أساليب التوجيه عنده كثيرة سأقتصر على التوجيه بالحذف في هذا البحث البسيط ؛ لأنه لم يدرس في أي كتاب من كتب التفسير ، وإنما يدرس بشكل عام كالتوجيه النحوي في القراءات القرآنية في الكتاب الفريد في إعراب القران المجيد ،التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في الكشاف

للزمخشري ، والتوجيه النحوي في القراءات القرآنية في تفسير الطبري، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند النحاة البصريين ، وأما بحثي فقد جعلته بهذا العنوان لأن الطبرسي يعد شيخ الطائفة فأحببت أن أطلع على فكر هذا الشيخ فعنده مخالفات في الدلالة لأن تقديراته تختلف عنهم وخصصته بالمحذوف لبلاغة المعنى المقدر عنده وعند غيره ،ولأن الطبرسي استحسن تقديرات النحويين ، بخلاف غيره فمنهم من أنكرها واعترض عليها، وقد تعددت صور الحذف عند الطبرسي منها، (حذف الاسم ، وحذف الفعل ، وحذف الحرف).

المطلب الأول : التوجيه النحوي لحذف الاسم :

تعددت مواضع حذف الاسم عند الطبرسي ، فذكر منها ما هو مرفوع كحذف المبتدأ(ينظر : الطبرسي، مجمع البيان : 56/1 ، 133)، وحذف الخبر(ينظر : المصدر نفسه : 264/1 ، 66/3 ، 80) ، ومنها ما هو منصوب كحذف المفعول به، أو المفعول فيه ، أو التمييز وغيره من المنصوبات (ينظر : المصدر نفسه : 109/1 ، 141) ، ومنها ما هو مجرور كالمضاف إليه .

ومن تلك المواضع التي حذف فيها الاسم مستدلاً في قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۚ ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فظاهر اللفظ يقتضي أن يكون (أسباطاً) تمييزا للعدد المركب ، وهذا مخالف للقاعدة النحوية ؛ وحجة النحويين يمنع مجيء تمييز العدد المركب جمعاً(ينظر : السيوطي، همع الهوامع : 272/2)

والغالب المشهور أن يرد مفرداً منصوباً (جاءَ اثنا عشرَ رجلاً)، فلجأ الطبرسي إلى التقدير بإضماره اسماً في النص القرآني ليشابه تلك القاعدة ، إذ يرى الطبرسي أن اثنتي عشرة أسباطاً ، بمعنى اثنتي عشرة فِرقةً ، فحذف المميز ولأجله أنث(الطبرسي، مجمع البيان : 497/4).

فقدَّرَ الطبرسي اسماً مفرداً يقع تمييزا لـ(اثنتي عشرة) ، ويكون قوله : (أسباطاً) نعتا لذاك الاسم المحذوف .

وهذا الرأي هو قول الأخفش الأوسط ، إذ يقول : ((أراد اثنتي عشرة فرقةً ، ثم أخبر أن الفرق أسباط ، ولم يجعل العدد على الأسباط)) (الأخفش، معاني القرآن : 313/2)، وتابعه في هذا القول : الطبري(ينظر : الطبري، جامع البيان : 119/9)، والطوسي وغيرهما من المفسرين (ينظر : الطوسي،

التبيان في تفسير القرآن : 31/2)، ولم يقتصر النحويون والمفسرون على هذا القول في الآية الكريمة ، بل كانت لهم آراء أخرى ، منها ، عندهم أن (أسباطاً) يعرب (بدلاً)، من (اثنتي عشرة) ، وأمَّا التمييز فيكون محذوفاً ، وهذا اختاره الزجاج ينظر : (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 423/2)، وأخذ فيه النحاس (ت: 328هـ) (ينظر : النحاس، إعراب القرآن : 644/1)، وأجوزه مكي بن أبي طالب(ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : 33/1)، والعكبري(ينظر : العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن : 278/1)، وابن يعيش(ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل : 24/6)، والقرطبي(ينظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 303/7).

وهذا القول فيه نظر ؛ لأن القول بالبدلية كما قال الشيخ خالد الأزهري (ت905 هـ): ((مشكل على قولهم :إن المبدل منه في نية الطرح غالباً ، ولو قيل : وقطعناهم أسباطاً ، لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه)) (هنادي، محمد عبد القادر، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن : 148).

بخلاف الزمخشري فقد جوَّز وقوع (أسباطا) تمييزا للعدد المركب معللاً ؛ لأنه جمع بتأويل المفرد ، فقال : ((فإن قلت : مميز ما عدا العشرة مفردا فما وجه مجيئه مجموعا ، وهلا قيل : اثني عشر سبطا ؟ قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا ، لأن المراد : وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة ، وكل قبيلة أسباط لا سبط ، فوضع (أسباطا) موضع (قبيلة) .)) (الزمخشري، الكشاف : 168/2) ، واتبعه جمٌ من المفسرين كالرازي (ينظر : الرازي، مفاتيح الغيب : 33/15)، والبيضاوي (ينظر : البيضاوي، أنوار التنزيل : 66/3) ، وأبي السعود (ينظر : أبو السعود، إرشاد العقل السليم : 282/3).

واعترض أبو حيان على الزمخشري في عدِّه بأنَّ كل قبيلة يطلق عليها أسباطاً ، والحجة عنده كلام الناس، إذ ذكروا أن الأسباط من بني إسرائيل، كالقبائل في العرب ، وأن الأسباط جمع سبط ، وهم الفرق(ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 407/4).

و أجاز الفراء يصح بأن يكون التمييز بعد العدد المركب جمعاً(ينظر : أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب :355/1 ، السيوطي، همع الهوامع : 272/2)، و بيَّنَ الشوكاني أن هذا القول يحمل النص على ظاهره دون الحاجة إلى تأويل(ينظر: الشوكاني، فتح القدير : 256/2).

ومن المواضع التي لجأ الطبرسي فيها إلى تأويل الاسم في قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿١٢٨﴾﴾ [طه: ١٢٨]

فقد أشكل على الطبرسي فاعل الفعل (يَهدِ) ؛ لأن ظاهر اللفظ أن تكون (كم) فاعلاً ، ويعد خلاف القاعدة النحوية ؛ لأن (كم) لها صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله (ينظر : العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب : 314/1) ، فلجأ الطبرسي إلى التوجيه لتجنب تعارض النص مع القاعدة ، إذ يقول : ((فاعل (يهد) مضمر يفسره (كم أهلكنا) ، والمعنى: أفلم يهد لهم إهلاكنا من قبلهم من القرون)) (الطبرسي، مجمع البيان : 35/7)، وبهذا التقدير يكون قوله (كم أهلكنا) جملة مفسرة للفاعل المضمر ، لا محل لها من الإعراب ، وتابعه في هذا القول العكبري (ينظر : العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن : 128/2) .

وعلل النحاس امتناع عمل ما قبل الاستفهام فيه ، بقوله : ((وحقيقة القول في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض)) (النحاس، إعراب القرآن : 506/2) ؛ ولأجل ذلك تعددت آراء النحويين والمفسرين في الآية الكريمة ، ومنها :

- أن يكون تقدير الفاعل (اللهُ) ، وهو اختيار الزمخشري (ينظر : الزمخشري، الكشاف : 96/3) ، وتابعه فيه النسفي (ينظر : النسفي، مدارك التنزيل : 71/3)، وأجازه ابن هشام(ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب : 589/2)، وأبو حيان (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 289/6)، وأبو السعود(ينظر : أبو السعود، إرشاد العقل السليم : 49/6).

وذهب الزمخشري في أحد أقواله إلى جعل (الرسول) هو الفاعل ، بمعنى : أفلم يهد لهم الرسول كم أهلكنا(ينظر : الزمخشري، الكشاف :96/3)، وهذا القول بعيد أيضاً ؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يجر له ذكر قبل هذه الآية إلا ما يستوحى من قوله تعالى : ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤﴾ [طه: ١١٤]، وفي حمله على هذه الآية تكلُّف واضح ؛ وذلك للفصل بينهما بثلاث عشرة آية كان الحديث فيها عن قصة آدم (عليه السلام) ، وسجود الملائكة له .

- ونقل عن المبرد(ينظر : النحاس، إعراب القرآن : 362/2) والزجاج (ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب : 589/2). قول يكون الفاعل فيه (الهدى) ، و وافقهما القرطبي مشيرا إلى أن حقيقة ((يهد ، يدل على الهدى ، فالفاعل هو (الهدى) ، تقديره : أفلم يهد الهدى لهم)) (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 260/11)، ونعته ابن عطية بأنه أحسن ما يقدر في الآية الكريمة(ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 289/6).

- واختار الزجاج رأيا آخر يكون الفاعل فيه مضمرا تقديره (الأمر) ، فيكون تقدير الآية : ((أفلم يهد لهم الأمر بإهلاكنا من أهلكنا)) (ينظر : النحاس ، إعراب القرآن: 2/361-362).
- وتفرد الأخفش الأوسط برأي خالف به النحويين ؛ كونه لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية ، وعلى رأيه تحمل الآية الكريمة على ظاهرها ، فتكون (كم) فاعلا للفعل (يهد) ، وقد علل عدم التزامها صدر الكلام ؛ لأنها بمعنى (كثير) ، ((وهو لا يلزم الصدر ؛ لأنك إذا قلت : كم غلام ملكت ، فمعناه : كثير من الغلمان ملكت ، وكثير لا يلزم الصدر ، وكذلك ما في معناه .)) (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 2/50).

وأنكره ابن عصفور (ت669 هـ) ؛ ((لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يجعل صدرا)) (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 2/50).

وعلى الرغم من إنكار ابن عصفور لرأي الأخفش ، نجد ابن هشام ينسب الرأي إليه ويخطئه ، إذ يقول : ((ومن الوهم في الأول قول ابن عصفور في (أولم يهد لهم كم أهلكنا) أن (كم) فاعل لـ(يهد) ، وإن قلت : خرجه على لغة حكاها الأخفش ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية ، قلت : قد اعترف برداءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة .)) (ابن هشام، مغني اللبيب :2/589.

واختار آخرون حمل النص على ظاهره مكتفين بألفاظه على أن تكون جملة (كم أهلكنا) فاعلا للفعل (يهد) ؛ لأنها في تأويل المفرد ، وأول من أشار إلى هذا الرأي الفراء حين فبّيَّنَ : إن جملة الكلام فيها معنى الرفع (ينظر : الفراء، معاني القرآن : 2/195) ، وتابعه فيه الزمخشري(ينظر : الزمخشري، الكشاف : 3/96). وأنكره ابن هشام ،لأن الفاعل عنده لا يكون جملة (ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب : 2/589) ، أما الكوفيون فيجوزون ذلك (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 6/289).

والراجح لدي ما شرع به الفراء فقد وجَّه الآية ؛ لأن المعنى محمول عليه من جانب ، ومن جانب آخر قد تقع الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ، لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته(ينظر : الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية : 1/190).

المطلب الثاني : التوجيه النحوي لحذف الفعل:

وجَّهَ الطبرسي بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها حذف الفعل مستعيناً برأي ابن جني، إذ ذكر أن حذف الفعل على ضربين(ينظر : ابن جني، الخصائص : 2/381–382)،ضرب يحذف الفعل وحده ، وضربٌ يحذف الفعل مع فاعله ، وهو ما أطلق عليه النحويون بحذف الجملة.

ومن مواضع التي أوَّلَها الطبرسي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ٧٨﴾ [الحج: ٧٨،[فقوله : (ملةَ أبِيكُم) تصبت لفظة (ملةَ) من دون أن يكون في اللفظ عامل أثر فيها ذلك النصب، ومعلوم أن النحويين يمنعون ذلك ؛ لأنهم أقروا في قواعدهم لكل معمولٍ عاملاً ، فلجأ الطبرسي إلى التوجيه النحوي للنص القرآني بقوله:((ملةَ أبِيكُم ، منصوبة بإضمار فعل ، تقديره : واتبعوا أو الزموا ملة أبيكم ؛ لأن قبله (جاهدوا في الله حق جهاده)) (الطبرسي، مجمع البيان : 7/196).

فنظرية العامل التي تحدث عنها النحويون قديماً واعترض عليها ابن مضاء القرطبي ، احتَجَّ بها الطبرسي، بإيجاد عامل لكل معمول ، مما اضطره إلى تقدير فعل في النص القرآني ؛ لتقويم النص ليستقيم الإعراب ، وهذا ما ذهب إليه الفراء(ينظر : الفراء، معاني القرآن : 2/231) والأخفش(ينظر : الأخفش، معاني القرآن : 2/416) ، وتابعهما الزجاج (ينظر : الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 1/114)، ومكي بن أبي طالب القيسي(ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : 2/494–495).

واختار الفراء قولا آخر يكون فيه انتصاب (ملةَ أبِيكُم) على إسقاط الخافض ، إذ يقول : ((نصبتها على : وَسَّعَ عليكم كملة أبيكم إبراهيم ؛ لأن قوله : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖ﴾ [الحج: ٧٨،[، يقول : وسعه وسمحه كملة إبراهيم ، فإذا ألقيت الكاف نصبت)) (الفراء، معاني القرآن : 2/231).

فظاهر كلام الفراء أنه استدل على التوسع في قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ ، وأيده ابن كثير بتقديره(ينظر : ابن كثير، تفسير القرآن العظيم : 3/78)، واختار الزمخشري رأياً يقارب رأي الفراء في المعنى ، لكنه يختلف معه في تقدير المحذوف من الآية

، فهو يرى أنه اسم مضاف ، إذ يقول : ((نصبت (الملة) بمضمون ما تقدمها كأنه قيل : وسعَ دينَكم توسعةَ ملةَ أبِيكُم ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه)) (الزمخشري، الكشاف : 173/3)، على أنه اختار قولا آخر يكون انتصاب (ملة) فيه على تقدير : ((أعني بالدين ملة أبيكم ، كقولك : الحمد لله الحميد)) (الزمخشري، الكشاف : 173/3).

ومن المواطن التي استعمل الطبرسي فيها التوجيه قوله تعالى : ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمۡۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ ٣٨﴾ [العنكبوت: ٣٨]، فانتصب قوله : (عاداً وثمودَ) ، من دون أن يكون عاملاً فيهما ، فلجأ الطبرسي إلى التقدير بقوله : ((وعاداً : منصوب بفعل مضمر تقديره : وأهلكنا عاداً وثمودَ)) (الطبرسي، مجمع البيان : 282/8) .

إذ هو موافق لقول الزجاج (ينظر: النحاس، إعراب القرآن : 570/2)، وأخذ به الزمخشري معللا إياه بقوله : ((وعاداً : منصوب بإضمار (أهلكنا) ؛ لأن قوله : (فأخذتهم الرجفة) يدل عليه؛ لأنه في معنى الإهلاك)) (الزمخشري، الكشاف : 454/3)، واتبعهما أبو حيان (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 151/7).

ونقل النحاس أن الكسائي ينكر ما أوله الطبرسي وما وافقه ممن قبله أو بعده ، فعند الكسائي ينتصب قوله : (عاداً وثمودَ) ، لكونه راجعاً إلى أول السورة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٣﴾ [العنكبوت: ٣]، أي: ((ولقد فتنا الذين من قبلهم وفتنا عاداً وثمودَ)) (النحاس، إعراب القرآن: 570/2) .

فأظهر الأقوال في النص القرآني مذهب الكسائي ، الذي يرى فيه أن (عاداً وثمودَ) معطوف على الهاء والميم في قوله : (فأخذتهم) ، فيكون التقدير : ((فأخذتهم الرجفة وأخذت عاداً وثمودَ)) (النحاس، إعراب القرآن : 570/2 ، وينظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 343/13-344، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط :151/7) ، وتابعه فيه مكي بن أبي طالب مرجحاً إياهُ على ما اختاره أولاً (ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 556/2).

المطلب الثالث: التوجيه النحوي لحذف الحرف :

ذكر ابن جني أنه لا يليق الحذف بالحروف ؛ لأن الغاية منها الاختصار، فلو قلنا :(ما قامَ زيدٌ) ، فقد نابت (ما) عن (أنفي) ، ولو قلنا : أصمتَ اليومَ ، فقد نابت (الهمزة) عن (استفهم) ، فوقوع الحرف في مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار ، فلو ذهبنا إلى حذفه تخفيفاً ، لأجحفنا في الإيجاز ؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به(ينظر : ابن جني، سر صناعة الإعراب : 269/1).

وبهذا القول يكون الأصل والأساس في حروف الجر أن تثبت؛ لأنها حروف معان لا يفهم معناها إلا إذا ذكرت في النص ويحددها السياق(ينظر :الجواري، أحمد عبدالستار، نحو القرآن : 51).

ويرى الرضي (ت686 هـ)، أن ضعف عمل الحرف مضمراً يدل على امتناع حذفه اختياراً(ينظر : الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية : 139/4-140).

أما من أجاز حذف الحرف اختياراً فاشترط تعيين الحرف ومكان حذفه ، كما في قولهم : (خرجتُ الدارَ) (ينظر : الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية : 140/4) .

ومن النصوص القرآنية التي حملها الطبرسي على حذف الحرف ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾ ﴾ [البقرة: 235] .

فالفعل (عزم) يتعدى بحرف الجر (على) ، لكنَّه في النص القرآني خلاف ذلك ، إذ تعدى الفعل بنفسه ، وللتوفيق بين النص الكريم والقاعدة النحوية لهذا الفعل ، لجأ الطبرسي إلى تقدير ذلك الحرف ، بقوله : ((ولا تعزموا عقدة النكاح ، أي : على عقدة النكاح ، فحذف (على) ، استخفافاً ، كما قالوا : ضربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، معناه : على الظهر والبطن)) (الطبرسي، مجمع البيان : 2/ 338).

فالطبرسي بتقديره الحرف (على) في النص القرآني يكون قد تابع الزجاج (ت311هـ) الذي ذهب إلى أن معنى الآية الكريمة : ((لا تعزموا على عقدة النكاح ، وحذف (على) استخفافاً)) (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 313/1)، وتابعه في ذلك النحاس (ت338 هـ) (ينظر : النحاس، إعراب القرآن : 270/1) ، ومكي بن أبي طالب (ت437 هـ) (ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 132/1) ، في أحد رأييه ، واستحسن الطوسي (ت460 هـ) مذهبهم معللا حذف (على) ؛ ((لدلالة العزم عليها ؛ لأنه لا يكون إلا على معزوم عليه)) (الطوسي، التبيان في تفسير القرآن : 265/2)، وأشار الرازي (ت606 هـ) إلى أنه لابد من حذف في الآية الكريمة ؛ لأن الفعل (عزم) يتعدى بحرف الجر (على) (ينظر : الرازي، مفاتيح الغيب : 143/5)، وتابع القرطبي (

ت671 هـ) (ينظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 192/3)، والشوكاني (ت1250 هـ) (ينظر: الشوكاني، فتح القدير : 251/1)، هذا الجمع .

وفي توجيه الآية الكريمة غير هذا القول ، إذ حاول عدد من المفسرين والنحويين حملها على الظاهر ، مستعينين بوسيلة أخرى وهي (التضمين) ، والتضمين : إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين (ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب : 685/2).

فضمن أصحاب هذا الرأي الفعل (تعزموا) اللازم ، معنى فعل متعد ، إلا أنهم اختلفوا في معنى ذلك الفعل ، فمنهم من ذهب إلى أن الفعل (تعزموا) تضمن معنى الفعل (تعقدوا) ، وهو ما اختاره النحاس معللا ذلك ؛ بأن معنى (تعزموا وتعقدوا) واحد(ينظر : النحاس، إعراب القرآن : 270/1)، وتابعه فيه مكي بن أبي طالب (ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : 132/1)، والعكبري (ت616 هـ) (ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 99/1).

وضَمَّنَ آخرون الفعل (تعزموا) معنى الفعل (تقطعوا) ، وذهب إلى هذا الرأي الزمخشري (ت528 هـ) بقوله : ((وقيل معناه : لا تقطعوا عقدة النكاح ، وحقيقة العزم: القطع ، بدليل قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ما نقله الزمخشري : (لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل)) (الزمخشري، الكشاف : 284/1)، وتابعه في هذا القول : البيضاوي (ت685 هـ) (ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 532/1)، والنسفي (ت710 هـ) (ينظر : النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 115/1)، وأبو حيان(ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 229/2).

وذكر العكبري معنى آخر تضمنه الفعل (تعزموا) ، وهو (تنووا) (ينظر : العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن : 99/1)، ووافقه الرضي (ينظر : الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية : 141/4)، وابن هشام (ت761 هـ) (ينظر : مغني اللبيب : 685/2).

واختار أبو حيان أفعالا أخرى ليتجنب تقدير الحرف في النص القرآني ، ومن هذه الأفعال (تصححوا ، أوجبوا ، تباشروا) (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 229/2).

وقال أحمد الجواري :((يتضح من هذه التقديرات أن النحويين لا يراعون إلا جانب الإعراب أما جانب المعنى فأمره عندهم هين، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرف آخر ، أو يضمن الفعل معنى فعل قريب من معناه ، وهذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأن التركيب مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية)) (الجواري، أحمد عبدالستار، نحو القرآن : 60).

واختار الزمخشري أن يكون المضمر في الآية الكريمة اسماً مضافاً ، فكأن المعنى ((ولا تعزموا عقد عقدة النكاح)) (الزمخشري، الكشاف : 284/1).

فالزمخشري في حالة عدم حمله النص الكريم على ظاهره خالف النحويين بتعديته الفعل (عزم) بنفسه ، وأجاز قوله البيضاوي (ينظر : البيضاوي، أنوار التنزيل : 532/1) والنسفي(ينظر : النسفي، مدارك التنزيل : 115/1).

ونقل الرازي قولا يعلل عدم ورود الحرف (على) في النص القرآني إذ يقول : ((إنما لم يقل : ولا تعزموا على عقدة النكاح ؛ لأن المعنى : لا تعزموا عليهن عقدة النكاح أي : لا تعزموا عليهن أن يعقدن النكاح ، كما تقول : عزمت عليك أن تفعل كذا)) (الرازي، مفاتيح الغيب : 143/5).

وأرى أن أصحاب هذه التقديرات في منأى عن دقة التعبير القرآني ، واختياره الألفاظ والتراكيب ؛ لأن في تقديراتهم ما فيها من إخلال بدقة المعنى ، ولأن غايتهم من تلك التقديرات إخضاع النصوص إلى قواعدهم النحوية التي لا يحيد عنها إلا الشاذ ، وكتاب الله تعالى لا يمكن حمله على الشذوذ ؛ لبلوغه أعلى درجات الكمال في الفصاحة والبلاغة ، فضلا عن أن في التنزيل ما يؤيد تعدي الفعل (عزم) بنفسه ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، فكان الأولى بالنحويين ومن تابعهم من المفسرين أن يجوزوا تعديته بنفسه وإن كانت النصوص التي تدل عليه قليلة، وبذلك يكفون نصوص القرآن عبء التكلف البعيد .

ومن النصوص التي وجهها الطبرسي في باب الحروف ، قوله تعالى :﴿ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأعراف:16] .

وعند أبي حيان أن الفعل (قَعَدَ) يتعدى بحرف الجر ، لكن النص القرآني ورد خلافاً لذلكَ ، فضلاً عن أن (صِرَاطَكَ) ظرف مكان مختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 275/4).

فهذان الأمران أخذَ بهما الطبرسي وغيره إلى تقدير حرف في الآية الكريمة لتناسب القاعدة النحوية ، إذ يقول : ((ونصب (صراطك) على الحذف دون الظرف ، وتقديره : على صراطك ، كما قيل : ضربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، قال الشاعر : ساعدة بن جوية الهذلي يصف رمحا وهو شاعر مخضرم :

لَدْن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقال الآخر :

كُأنّي إذا أسْعَى لأظفرَ طائِرا مع النَّجْم في جوِّ السماء يَصُوب

(ينظر البيت في : الأخفش، معاني القرآن: 295/2) أي : لأظفر على طائر)) (الطبرسي، مجمع البيان : 402/4-403).

وبهذا القول يكون (صِراطكَ) منصوباً على نزع الخافض ، وسبق الطبرسي إلى هذا التقدير الأخفش الأوسط (ت215 هـ) (ينظر : الأخفش، معاني القرآن : 295/2).

ويعد هذا الرأي الأكثر قبولا عند النحويين والمفسرين ، فقد اختاره النحاس (ينظر : النحاس، إعراب القرآن : 602/1)، ومكي بن أبي طالب(ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : 284/1)، والطوسي(ينظر : الطوسي، التبيان في تفسير القرآن : 364/4)، وابن الجوزي(ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير : 176/3)، والرازي (ينظر : الرازي، مفاتيح الغيب : 38/14)، واستحسنه القرطبي(ينظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 175/7)، وابن هشام(ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب : 577/2)، وابن كثير (ت774 هـ) (ينظر : ابن كثير، تفسير القرآن العظيم : 280/2).

وأغلب أصحاب هذا الرأي استدلوا على حذف (على) بنظائر للنص القرآني ، كقول الشاعر:

كُأنّي إذا أسْعَى لأظفرَ طائِرا مع النَّجْم في جوِّ السماء يَصُوب

على التقدير : (على طائر)، ويرى ناظر الجيش أنه عدى الفعل الازم (ينظر : ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 148، وينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 4/ 1726)، وقول الآخر(البيت لساعدة بن جؤية ، ينظر : الجمل في النحو : 70-71 ، ولم أعثر عليه في ديوان الهذليين). :

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

على أن التقدير (على الطريق) ، أو المثال الذي ساقه الزجاج ، (ضرب زيد الظهر والبطن) (ينظر : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : 284/1).

أما الشاهد الأول فقد اختلفوا في توجيهه ، فمنهم من قدر (على) كما مر ، ومنهم من ذهب إلى أن التقدير (بطائر) (ينظر : الأخفش ، معاني القرآن : 295/2) فألقي الباء .

وأما الشاهد الثاني ، فحمل عدد من النحويين والمفسرين (الطريق) فيه على الظرفية ، وأولهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ، بقوله : ((فنصب (الطريق) على الظرف ؛ لأن عسلان الثعلب – وهو مشيته – وقع في الطريق .)) (الفراهيدي، الجمل في النحو : 71)، واختار هذا التخريج : الزمخشري (ينظر : الزمخشري، الكشاف : 92/2)، والبيضاوي (ينظر : البيضاوي، أنوار التنزيل : 9/3)، وحمل أبو حيان البيت على الضرورة (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 275/4).

أما المثال الذي ساقه الزجاج ، فحمله عدد منهم على الظرفية أيضا(ينظر: الشوكاني، فتح القدير : 192/2).

فإن كان بالإمكان توجيه ما استدلوا به على الظاهر دون تقدير ، فإن النص القرآني أولى بذلك من تلك الشواهد .

ولم يكن تقدير (على) في النص التوجيه الوحيد ، بل كان للمفسرين والنحويين آراء أخر، منها انتصاب (صراطك) على الظرفية ، وهو ما أشار إليه الفراء (ت207 هـ) ، بأن الصراط ظرف في المعنى فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة(ينظر : معاني القرآن : 375/1).

واستحسنه الطبري(ينظر : الطبري، جامع البيان : 178/8) ، وأجازه الزمخشري(ينظر : الزمخشري، الكشاف 92/2) ، والعكبري (ينظر : العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن : 269/1)، والبيضاوي(ينظر : البيضاوي، أنوار التنزيل : 9/3).

وأنكر أبو حيان هذا القول ، إذ يرى أنه ((تخريج فيه ضعف ؛ لأن (صراطك) ظرف مكان مختص ، وكذلك (الطريق) ، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) ، وما جاء خلاف ذلك شاذ أو ضرورة)) (أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 275/4) .

وكان للنحويين محاولات أخرى لحمل الآية على ظاهرها دون تقدير ، فقد ذهب قسم منهم إلى تضمين الفعل (لأقعدن) معنى الفعل (لألزمن) ؛ ليتعدى بنفسه وينصب المفعول به ، وهو مذهب الرضي ، لأنه لا يجوز حذف الحرف اختياراً ، فلجأ إلى التضمين ليتجنب حمل القرآن الكريم على الشذوذ (ينظر : الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية : 141/4) ، وأجاز قوله : أبو حيان (ينظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط : 275/4) ، وابن هشام(ينظر : ابن هشام، مغني اللبيب : 577/2)، والزركشي(ينظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : 340/3).

وذهب القسم الآخر إلى نصب (صراطك) على المفعول به للفعل (لأقعدن) دون تضمينه (ينظر : أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب : 454/2).

وفي التنزيل ما يؤيد هذا الرأي ، إذ ورد الفعل (قعد) متعديا بنفسه في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٥ ﴾[التوبة: ٥]، وبعد عرض الآراء في الآية الكريمة أرى أن أقربها إلى المعنى انتصاب (صراطك) على الظرفية ؛ لأن إبليس اللعين إنما أخبر ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝١٦ ﴾[الأعراف:16] .

ولم يخصص من الصراط شيئاً من دون شيءٍ ؛ لأنه أراد التزام كل الصراط والترصد لعابريه؛ ليخرجهم منه ، ولو تماشينا مع النحويين وقدرنا (على أو في) في النص القرآني لتخصص قعود اللعين بمكان من دون آخر ، ولترصد لأناس دون غيرهم ، وهو خلاف المقصود.

أما اعتراض أبي حيان ، بأن (صِراطكَ) ظرف مختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة الحرف ، فرده الآلوسي (ت1270 هـ) ؛ لأن الظرف هنا أجري مجرى المبهم توسعاً ، فجاز أن يتعدى إليه الفعل بنفسه(الآلوسي ، ينظر : روح المعاني : 11/21).

وللطبرسي مواضع أخر قال فيها بحذف حرف الجر(ينظر : الطبرسي، مجمع البيان : 55/1 ، 123) ، ولم يقتصر عليها فقط بل تعداها إلى غيرها من حروف المعاني) (ينظر : الآلوسي، المصدر نفسه : 282/2 ، 285).

الخاتمة

1. إن التوجيهات أو التقديرات التي جاء بها الطبرسي ، ليست من بنات أفكاره فقط ، وإنما هي للمفسرين والنحويين الذين سبقوه في العقود التي قبله كما ذكرت في طيات البحث.
2. وجه قسماً من توجيهاته معتمداً على المعنى وإن كان ذلك التوجيه فيه مخالفة للأصل.
3. لم يرجح الطبرسي ما ذهب إليه الكوفيون في نيابة حروف الجر إذ قال حين ذكر الخلاف في المسألة (ومذهبهم أقل تعسفاً).

4. شاع عند النحويين في اعتمادهم على التقدير لتوجيه النصوص الكريمة مع إقرارهم أنّ التقدير لا يلجأ إليه النحويون إلاّ عند الضرورة، ومن قواعد ابن مالك (لا عُدول عن الإتباع عند صحة السماع) (ابن مالك، شواهد التوضيح : 29).

5. إنَّ قسمًا من التوجيهات النحوية قامت في الأصل على قواعد مفترضة من النحويين الذين منعوا أشكالاً من التعبير وأساليب من الكلام لكونها تخالف افتراضاتهم وإن كانت هذه واردة في أقدس نص .

6. شاع عند النحويين من تقدير المحذوف حتى شمل غالب أبواب النحو: في أصوله وفروعه، وجعلوه بكثرة هذا التقدير أصلاً من أصول النحو ، وإن لم ينصّوا على ذلك، فكان مطيتهم لتخريج ما لم يتوافق مع ما وضعوه من قواعد نحوية.

7. إنَّ ما جاء في الآيات القرانية محمولاً على التضمين أو نيابة الحروف بعضها عن بعض هو من قبيل التوسع في المعنى على ما بينه ابن جني.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بغداد ، 1982.

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت745 هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد مصطفى النماس ، الجزء الأول ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ، 1984م ، الجزء الثاني ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، 1987م ، الجزء الثالث ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، 1989م .

3. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، (تفسير أبي السعود) ، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت951 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

4. أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، مطابع دار القلم ، بيروت ، 1393 هـ – 1973م .

5. إعراب القرآن ، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت338 هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1397هـ – 1977م .

6. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، (تفسير البيضاوي) ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت685 هـ) ، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة ، دار الفكر ، بيروت ، 1996م .

7. البحر المحيط ، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت745 هـ) مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى، 1328 هـ

8. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794 هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ، 1404 هـ – 1984م

9. التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي

(ت794هـ) ، (رسالة دكتوراه) ، هاشم محمد مصطفى ، كلية الأداب، جامعة القادسية ، 2002م .

10. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري (ت616 هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية

11. التبيان في تفسير القرآن ، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460 هـ) ، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مكتب الإعلام الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1409 هـ .

12. التعبير القرآني ، فاضل صالح السامرائي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق.

13. تفسير القرآن العظيم ، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت774 هـ) ، دار الفكر ، عمان .

14. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت310 هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، 1405 هـ .

15. الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي

(ت671 هـ) تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية .

16. الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175 هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ، 1995م .

17. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الرابعة ، 1990م

18. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت1270 هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، 1398 هـ – 1978م .

19. زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن بن علي بن محمود الجوزي

(ت597 هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1404هـ.

20. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1985م

21. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة 1398 هـ – 1978 م جامعة قاريونس.

22. شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643 هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .

23. شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي

(ت669 هـ) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الجزء الأول ، 1980م ، الجزء الثاني ، 1982م

24. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، 1405 هـ.

25. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلوي اليمني ، مطبعة المقتطف ، مصر، 1914م

26. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، الدكتور محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، 1408هـ – 1988م .

27. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250 هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

28. الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت528 هـ) ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1373 هـ – 1953م .

29. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616 هـ) ، ، تحقيق غازي مختار طليمان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1995م .

30. مجمع البيان في تفسير القران : أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، الناشر كار خان عالجاه علبقلى خان ، 2018

31. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710 هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .

32. مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437 هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، دار الحرية ، بغداد ، 1395 هـ – 1975م .

33. معاني القرآن ، الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي

(ت215 هـ) ، تحقيق فائز فارس الغنطاس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، 1401 هـ – 1981م .

34. معاني القرآن ، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207 هـ) ، الجزء الأول ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1955 ، الجزء الثاني ، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب ، مصر ، الجزء الثالث ، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مراجعة علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1972م .

35. معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311 هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1394 هـ – 1974م .

36. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ – 1988 م

37. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761 هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1405 هـ .

38. مفاتيح الغيب ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري فخر الدين الرازي (ت606 هـ) ، المطبعة البهية ، مصر ، 1938م .

39. نحو التيسير ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1974م .

40. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) ،المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

Sources and References

The Holy Quran

1.Ihya' Al-Nahw, Ibrahim Mustafa, Printing House of the Committee for Authorship, Translation and Publication, Baghdad, 1982.

2.Irtishab Al-Darb Min Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi)d. 745 AH), edited by Dr. Ahmed Mustafa Al-Nammas, Part One, Al-Nisr Al-Dhahabi Printing House, First Edition, 1984 AD, Part Two, Al-Madani Printing House, First Edition, 1987 AD, Part Three, Al-Madani Printing House, First Edition, 1989 AD.

3.Guidance of the Sound Mind to the Merits of the Holy Quran, (Abu Al-Su'ud's Interpretation), Muhammad bin Muhammad Al-Amadi Abu Al-Su'ud (d. 951 AH), Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut.

4.The Principles of Grammatical Thinking, Dr. Ali Abu Al-Makarem, Publications of the Libyan University, Dar Al-Qalam Printing House, Beirut, 1393 AH - 1973 AD.

5.I'rab al-Quran, al-Nahhas Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail (d. 338 AH), edited by Zuhair Ghazi Zahid, al-Madani Press, Cairo, 1397 AH - 1977 AD.

6.Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil, (al-Baydawi's Interpretation), Nasir al-Din Abu Sa'id Abdullah ibn Umar ibn Muhammad al-Shirazi al-Baydawi (d. 685 AH), edited by Abdul Qadir Arafat al-Asha Hassouna, Dar al-Fikr, Beirut, 1996 AD.

7.al-Bahr al-Muhit, Athir al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), al-Sa'ada Press, Egypt, first edition, 1328 AH.

8.Al-Burhan fi Ulum al-Quran, Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah al-Zarkash (d. 794 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Turath Library, Cairo, third edition, 1404 AH - 1984 AD.

9.Grammatical Interpretation in the Book Al-Burhan fi Ulum al-Quran by al-Zarkashi (d. 794 AH), (PhD Thesis), Hashim Muhammad Mustafa, Faculty of Arts, University of al-Qadisiyah, 2002 AD.

10.Al-Tibyan fi I'rab al-Quran, Abu al-Baqa Muhibb al-Din Abdullah ibn Abi Abdullah al-Husayn al-Akbari (d. 616 AH), edited by Ali Muhammad al-Bajawi, Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya.

11.Al-Tibyan fi Tafsir al-Quran, Sheikh al-Ta'ifa Abu Ja'far Muhammad ibn al-Hasan al-Tusi (d. 460 AH), edited by Ahmad Habib Qasir al-Amili, Islamic Media Office, first edition, 1409 AH.
12.Quranic Expression, Fadhel Saleh Al-Samarrai, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Iraq.
13.Interpretation of the Great Quran, Imad Al-Din Abu Al-Fid Ismail bin Katheer Al-Qurashi Al-Dimashqi (d. 774 AH), Dar Al-Fikr, Amman.
14.Jami' Al-Bayan on the Interpretation of the Verses of the Quran, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir bin Zaid bin Khalid Al-Tabari (d. 310 AH), Dar Al-Fikr, Beirut, 1405 AH.
15.Jami' Li Ahkam Al-Quran, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad Al-Ansari Al-Qurtubi (d. 671 AH), corrected by Ahmad Abdul-Aleem Al-Bardouni, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, second edition.
16.Al-Jumal fi Al-Nahw, Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi (d. 175 AH), edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawa, fifth edition, 1995 AD.
17.Characteristics, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, General Cultural Affairs House, Baghdad, fourth edition, 1990 AD
18.The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathani, Abu al-Fadl Shihab al-Din al-Sayyid Mahmud al-Alusi al-Baghdadi (d. 1270 AH), Dar al-Fikr, Beirut, 1398 AH - 1978 AD.
19.Zad al-Masir in the Science of Interpretation, Abd al-Rahman ibn Ali ibn Mahmud al-Jawzi (d. 597 AH), Islamic Office, Beirut, third edition, 1404 AH.
20. The Secret of the Art of Syntax, Abu al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH), edited by Dr. Hassan Handawi, Dar al-Qalam, Damascus, first edition, 1985 AD.
21.Al-Radhi's Explanation of Al-Kafiya: Radhi al-Din al-Astarabadhi, new edition corrected and annotated with useful comments, correction and commentary: Youssef Hassan Omar, Professor at the Faculty of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arabic Language and Islamic Studies, all copyrights reserved 1398 AH - 1978 AD, University of Garyounis.
22.Al-Mufassal Explanation, Muwaffaq al-Din Ya'ish bin Ali bin Ya'ish the grammarian (d. 643 AH), Alam al-Kutub, Beirut.
23.Explanation of the sentences of Al-Zajjaji, Ibn Asfour Abu Al-Hasan Ali bin Mumin Al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Dr. Saheb Abu Janah, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, Part One, 1980 AD, Part Two, 1982 AD
24.Evidence of clarification and correction of the problems of Al-Jami` Al-Sahih: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (died: 672 AH), edited by: Dr. Taha Muhsin, publisher: Ibn Taymiyyah Library, Edition: First, 1405 AH.
25.The Style Containing the Secrets of Eloquence and the Sciences of the Truths of Miracles, Yahya bin Hamza bin Ali bin Ibrahim Al-Alawi Al-Yemeni, Al-Muqtataf Press, Egypt, 1914 AD.
26.The Phenomenon of Interpretation in the Grammar of the Holy Qur'an, Dr. Muhammad Ab…

27.Fath al-Qadir, the comprehensive book of the two arts of narration and knowledge in the science of interpretation, Muhammad ibn Ali ibn Muhammad al-Shawkani (d. 1250 AH), Dar al-Fikr, Beirut.
28.Al-Kashaf ‘an Facts and Mysteries of Revelation and the Sources of Sayings in the Faces of Interpretation, Mahmoud ibn ‘Umar al-Zamakhshari (d. 528 AH), arranged, edited and corrected by Mustafa Hussein Ahmad, al-Istiqama Press, Cairo, second edition, 1373 AH - 1953 AD.
29.Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa al-I’rab, Abu al-Baqa’ Muhibb al-Din ‘Abdullah ibn al-Husayn ibn ‘Abdullah al-‘Akbari (d. 616 AH), edited by Ghazi Mukhtar Taleiman, Dar al-Fikr, Damascus, first edition, 1995 AD.
30.Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Quran: Amin al-Islam Abu Ali al-Fadl ibn al-Hasan al-Tabarsi, publisher Kar Khan Aljaha Albaqli Khan, 2018

31.Madarik al-Tanzil wa Haqa'iq al-Ta'wil (Tafsir al-Nasafi), Abu al-Barakat Abdullah ibn Ahmad ibn Mahmoud al-Nasafi (d. 710 AH), Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, Issa al-Babi al-Halabi, Egypt.
32.The Problem of the Syntax of the Qur'an, Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib al-Qaysi (d. 437 AH), edited by Hatem Salih al-Dhamin, Dar al-Hurriyah, Baghdad, 1395 AH - 1975 AD.
33.The Meanings of the Qur'an, al-Akhfash al-Awsat Abu al-Hasan Saeed ibn Mas'adah al-Majashi'I (d. 215 AH), edited by Faiz Faris al-Ghantas, Kuwait, second edition, 1401 AH - 1981 AD.
34.The Meanings of the Qur’an, Al-Farra’ Abu Zakariya Yahya bin Ziyad (d. 207 AH), Part One, edited by Ahmed Youssef Nagati and Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian National Library, Cairo, 1955, Part Two, edited and reviewed by Muhammad Ali Al-Najjar, Sejil Al-Arab Printing Press, Egypt, Part Three, edited by Abdul Fattah Ismail Shalabi, reviewed by Ali Al-Najdi Nasif, Egyptian General Book Authority, 1972 AD.
35.The Meanings of the Qur’an and its Syntax, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari Al-Zajjaj (d. 311 AH), explained and edited by Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi, General Authority for Amiri Printing Press Affairs, Cairo, 1394 AH – 1974 AD.
36.The Meanings and Syntax of the Qur’an: Ibrahim bin Al-Sari bi Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj (died: 311 AH), Investigator: Abdul Jalil Abdo Shalabi, Publisher: Alam Al-Kutub - Beirut, Edition: First 1408 AH 1988 AD
37.Mughni Al-Labib ‘an Kutub Al-A’arib, Abdullah Jamal Al-Din bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), Investigation by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Madani Press, Cairo, 1405 AH.
38.Mafatih Al-Ghaib, Muhammad bin Omar bin Al-Hasan bin Al-Hussein Al-Tamimi Al-Bakri Fakhr Al-Din Al-Razi (d. 606 AH), Al-Bahiyya Press, Egypt, 1938 AD.
39.Nahw Al-Taysir, Dr. Ahmad Abdul Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy Press, Baghdad, 1974 AD.
40. Huma’ al-Hawami’ fi Sharh Jami’ al-Jawami’: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (died: 911 AH), Investigator: Abd al-Hamid Hindawi, Publisher: al-Tawfiqiya Library - Egypt.